يطالب بشيء نعم ان هدم بهدم طوابقها وهو
بقيمة حق الوضع للحيلولة مع الارش ان كان المستحق
وضع ومتى رضي المالك ببناء شرط بالبناء للمفعول
بيان محله. حمة وطولا وعرضا وبيان سمكه
اي ارتفاعه وصفته من كونه بجرا وطوب مجوفا
ام لا وبيان سقفه بذكر صفته من كونه خشبيا
او آزجا اي عقد الان الغرض يختلف بذلك وظاهر
ان رؤية الالة تغني عن وصفها فان كان البناء على
الارض وقد رضي المالك كفى له ولو اي ببيان محل
البناء لان الارض تحتمل كل شيء بخلاف الجدار وان
اشتركا في الجدار منع كل منهما ما يضر الجدار كفتح
وتد وفتح كوة بالارض في الاخر كسائر الاملاك
المشتركة دون غيره اي غير ما يضر كالاستناد اليه
واستظلال به ولو من اجنبي عنهما كالاستضاءة بسراج
غيره وللايلزمه اي الشريك في الجدار عمارة لنصيبه
بتكليفهما ومنع الشريك اعادة له بنقضه الشريك
لانه تصرف في ملك غيره بغير اذنه لا اعادته
بالة نفسه فلا يمنع منها لان له غرضا في الوصول
الى حقه وللايضر الاشتراك في الم ثس لان له حقا
في الحمل عليه وحده فيكون مختصا به فان اعاداه
بنقضه فمشترك بينهما كما كان فان شرط لاحدهما

زيادة

زيادة لم يصح لانه شرط عوض بلا معوض او اعاده
احدهما بنقضه او بالة نفسه ليكون للاخر فيما
اعيد بها جزء وشرط له من الاخر الاذن له في ذلك
زيادة تكون في مقابلة عمله في نصيب الاخر في
الاولى وفي مقابلته مع جزء من الة في الثانية جاز
فان شرطه له في الاولى سدس النقض كان له
ثلثاه او سدس العرصة فثلثاها او سدسها فثلثا
هما
او في الثانية سدس العرصة في مقابلة عمله
وثلث الة كان له ثلثاهما ويشترط ان يشرط له
ذلك في الحال لان الاعيان لا تؤجل ولو صلح بماله
على اجراء نحو غسالة كماء مطر وغسل اوان ونحوها
في ملك الغير ارضا كان او سطحا ان احتيج اليه وما
في ثم الاصل تبعا للشيخين والمتولي من انه لا تدعو
الحاجة اليه بحث فيه البلقيني وغيره فالم ر في ثم
فلعل مراد المتولي من ذلك حيث كان على السطح ولم
يحصل البيان في قدر ما يصب وشرط المصالحة
على اجراء ماء المطر على سطح غيره ان لا يكون له
مصرف الى الطريق الذي مر وعلى سطح جاره انه
ولو صلح بماله على القاء تلج في ارضه اي ارض غيره
كان يصالحه على ان يجري ماء المطر من سطحه الى سطح
جاره لينزل الطريق او ان يجري ماء النهر في ارض غيره

Copyright King Saud University